جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

الرقابة على المصارف الاهلية في العراق

رسالة تقدّم بها الطالب

علي فتحي عبدالله الحسيني

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف

د. سناء محمد سدخان

أستاذ المالية العامة والتشريع المالي المساعد

١٤٤٢ هـ

٢٠٢٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((... وَكَانَ اللهُ عَلَى كُلِّ شَيءٍ رَّقِيباً))

صدقَ الله العلي العظيم

سورة الاحزاب ، الآية ٥٢

الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ... إلى من احمل اسمه بكل افتخار .. والديَّ

إلى من علمتني الصبر والجد والاجتهاد ... في مناحي الحياة كافة .. أمي العزيزة

إلى من كانت نعم السند في رحلتي العلمية والبحثية ولم تدخر جهداً في مساعدتي .. زوجتي الغالية

إلى من أضفوا و أضافوا لحياتي معنى السعادة.. أبنائي

شكر و امتنان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على ابي القاسم محمد خير من افتتحت ذكره الدعوات والمبعوث رحمة للعالمين وعلى آله القادة الهداة وعلى صحبه الغُر الميامين .

بدءاً اتقدم بالشكر والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير لمن غمرتني بالفضل واخصتني بالنص وتفضلت عليَّ بقبول الإشراف على رسالتي أستاذتي الدكتورة الاستاذ المساعد (سناء محمد سدخان).

واتوجه بالشكر الى معهد العلمين للدراسات العليا بكافة مفاصله وبالأخص الكادر التدريسي لما قدّموه لنا من رعاية وتوجيهات سديدة خلال مدة الدراسة جزاهم الله عنا خير الجزاء.

واتوجه بالشكر الى الموظفين والمدراء الذين أجريت معهم مقابلات ، ولا يفوتني ان اشكر موظفي المكتبات والبنك المركزي العراقي والمصارف الأهلية لما قدموه لي من مساعدة ومدهم يد العون لي في الحصول على كل ما احتجته من معلومات في رسالتي، وأشكر الأساتذه (علي موسى عاجل و إيمان دحام علوان وصفاء نعمه حواري و هيثم تركي عطية) لما قدّموه لي من عون في كتابة رسالتي .

المستخلص

تعد المصارف الأهلية إحدى وسائل النهوض بالاقتصاد الوطني في البلد، بما تسهم به من عمليات مصرفية مختلفة ، فضلاً عن قيامها بالحفاظ على المراكز المالية للمودعين والمستثمرين، عن طريق ما تقوم به المصارف الاهلية من أنشطة وعمليات مصرفية ، إلا ان هذه الاعمال قد تواجه بعض المخاطر، الامر الذي يتطلب وجود رقابة فعّالة ومنتجة من أجل تقليل هذه المخاطر ، فبرزت أهمية الرقابة بظهور التعامل المصرفي ، وترسخ اساسها القانوني في التشريعات القانونية ، وهي وظيفة يؤديها البنك المركزي العراقي في رقابته على المصارف الأهلية ، فضلاً عن جهات أخرى كمراقب الحسابات الخارجي ، لخلق قطاع مصرفي تكون له القدرة على مواجهة المخاطر والأزمات التي تصيب المودعين والمتعاملين معه او يكون تأثيرها مباشر على المصرف ذاته، وأن رقابة البنك المركزي على المصارف الأهلية قد تكون سابقة على تأسيس تلك المصارف عن طريق رقابة إجراءات تأسيس المصارف ولا تقف عند هذا الحد بل تمارس رقابة لاحقة على الاعمال والانشطة المصرفية بعد حصوله على الترخيص المصرفي ، وقد تتعرض المصارف الاهلية عند ممارستها هذه الاعمال إلى مشكلات مالية أو إدارية تجعل تلك المصارف غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها ، مما يعرضها ذلك إلى إجراءات قانونية تفرض من قبل البنك المركزي قد تتمثل بالوصاية لحماية المصرف وتلافياً للأثار السلبية التي تؤثر عليه وعلى المتعاملين معه ، فضلاً عن تعرضه لعقوبات إدارية تتمثل بالغرامة التي تكون مناسبة لجسامة ما أرتكبه من مخالفة ، وقد يكون أثر الرقابة بشكل مباشر بإلغاء الترخيص المصرفي وتصفيته، وتكون قرارات البنك المركزي خاضعة لرقابة محكمة الخدمات المالية التي تختص بالنظر بالقرارات والاوامر الصادرة عن البنك المركزي، وما يستتبع ذلك إتخاذ اجراءات لاحقة تتمثل بالحجز على أموال المصارف الاهلية نتيجة لعدم وفائها بالتزاماتها المالية أو عجزها عن تسديد تلك الالتزامات ، وهذا ما يؤدي إلى إقامة الدعاوى من قبل الدائنين ، وما يترتب عليه من اتخاذ إجراءات قانونية على أموال هذه المصارف من قبل الدائنين لاستيفاء حقوقهم.

المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
١.	**الآية القرآنية**	ب
٢.	**الاهداء**	ج
٣.	**شكر وامتنان**	د
٤.	**المستخلص**	هـ
٥.	**المحتويات**	و
٦.	**المقدمة**	١-٣
٧.	**الفصل الأول : مفهوم الرقابة على المصارف الأهلية**	٤ - ٤٦
٨.	**المبحث الأول :ماهية المصارف الأهلية**	٥ – ٢٨
٩.	المطلب الأول : التعريف بالمصارف الأهلية	٥ – ١٥
١٠.	الفرع الأول : معنى المصارف الاهلية	٦ – ٨
١١.	الفرع الثاني : تأسيس المصارف الاهلية ومصادر تمويلها	٨ – ١٥
١٢.	المطلب الثاني : ذاتية المصارف الأهلية	١٥ – ٢٨
١٣.	الفرع الأول : التأصيل التاريخي للمصارف الأهلية	١٥ – ٢١
١٤.	الفرع الثاني : تمييز المصارف الاهلية عن غيرها	٢١ – ٢٨
١٥.	**المبحث الثاني : مفهوم الرقابة على المصارف الأهلية**	٢٨ – ٤٦
١٦.	المطلب الأول : ماهية الرقابة على المصارف الأهلية	٢٨ – ٣٦
١٧.	الفرع الأول : مدلول الرقابة على المصارف الاهلية	٢٨ – ٣١
١٨.	الفرع الثاني: دور الرقابة في تنمية الاقتصاد الوطني	٣٢ – ٣٦
١٩.	المطلب الثاني : الاساس القانوني للرقابة على المصارف الأهلية	٣٦ – ٤٧
٢٠.	الفرع الأول : الاساس الداخلي(الوطني) للرقابة على المصارف الأهلية	٣٦ – ٣٩
٢١.	الفرع الثاني : الاساس الدولي للرقابة على المصارف الأهلية	٤٠ – ٤٦
٢٢.	**الفصل الثاني: جهات الرقابة على المصارف الأهلية**	٤٧ – ٨٨
٢٣.	**المبحث الأول: الجهات المالية للرقابة على المصارف الأهلية**	٤٧ – ٧٥
٢٤.	المطلب الأول: رقابة الجهات الخارجية على المصارف الأهلية	٤٨ – ٦٣
٢٥.	الفرع الأول: رقابة البنك المركزي على المصارف الأهلية	٤٨ – ٥٦
٢٦.	الفرع الثاني: رقابة مراجع الحسابات الخارجي	٥٦ – ٥٩
٢٧.	الفرع الثالث : الرقابة السياسية	٥٩ – ٦٣
٢٨.	المطلب الثاني : رقابة الجهات الداخلية على المصارف الاهلية	٦٣ – ٧٥
٢٩.	الفرع الاول : رقابة الجهات الداخلية للمصارف الاهلية التجارية	٦٤ – ٧٢
٣٠.	الفرع الثاني : رقابة الجهات الداخلية للمصارف الاهلية الاسلامية	٧٢ – ٧٥

٣١.	**المبحث الثاني : الرقابة القضائية على المصارف الأهلية**	٧٥ ـ ٨٨
٣٢.	المطلب الاول : التنظيم القانوني لمحكمة الخدمات المالية	٧٦ ـ ٨١
٣٣.	الفرع الاول : التعريف بالمحكمة وإدارتها	٧٦ ـ ٧٨
٣٤.	الفرع الثاني : الاساس القانوني لتشكيل المحكمة	٧٨- ٨١
٣٥.	المطلب الثاني : احكام التقاضي امام محكمة الخدمات المالية	٨١ ـ ٨٨
٣٦.	الفرع الاول : الاختصاصات الحصرية لمحكمة الخدمات المالية	٨١ ـ ٨٣
٣٧.	الفرع الثاني : اجراءات التقاضي امام محكمة الخدمات المالية	٨٣ ـ ٨٨
٣٨.	**الفصل الثالث : آثار الرقابة على المصارف الأهلية**	٨٩ ـ ١٢٤
٣٩.	**المبحث الاول : الاثار المالية للرقابة على المصارف الاهلية**	٨٩ ـ ١٠٨
٤٠.	المطلب الاول : الغرامة الادارية	٩٠ ـ ٩٥
٤١.	الفرع الاول : مفهوم الغرامة الادارية	٩٠ ـ ٩١
٤٢.	الفرع الثاني : إجراءات فرض الغرامة	٩٢ ـ ٩٥
٤٣.	المطلب الثاني : الحجز على اموال المصارف الاهلية	٩٥ ـ ١٠٨
٤٤.	الفرع الاول : مفهوم الحجز على اموال المصارف الأهلية	٩٦ ـ ١٠٠
٤٥.	الفرع الثاني : إجراءات الحجز واليات استيفاؤه	١٠٠ ـ ١٠٨
٤٦.	**المبحث الثاني : الاثار غير المالية للرقابة على المصارف الأهلية**	١٠٩ ـ ١٢٤
٤٧.	المطلب الاول : مفهوم الغاء الترخيص المصرفي	١٠٩ ـ ١١٦
٤٨.	الفرع الاول : إلغاء الترخيص المصرفي	١٠٩ ـ ١١١
٤٩.	الفرع الثاني : أسباب الغاء الترخيص المصرفي	١١١ ـ ١١٦
٥٠.	المطلب الثاني : الوصاية على المصارف الأهلية	١١٧ـ ١٢٤
٥١.	الفرع الاول حالات فرض الوصاية على المصارف الأهلية	١١٧ـ ١٢٢
٥٢.	الفرع الثاني : آثار الوصاية على المصارف الأهلية	١٢٢ ـ ١٢٤
٥٣.	الخاتمة (الاستنتاجات والمقترحات)	١٢٥-١٢٨
٥٤.	المصادر والمراجع	١٢٩-١٤٠